

دعا الى مؤتمر للمهجريين يعالج مشاكلهم براج : حل قضية المخطوفين باقامة الدعوى على الخاطفين

بعين الاعتبار مأساة ابناء العاصمة . بالنسبة لقضية المهجرين قال براج : ان قضية المهجرين مرتبطة ، الى حد كبير ، بنتائج مؤتمر الحوار الوطني اذ ان عودة المهجرين الى ديارهم وامكن سكنهم مرتبطة بتثبيت وقف اطلاق النار وعودة الامن الى المناطق التي هجروا منها واتفاق الفرقاء على حل سياسي يضمن وجود كل مواطن في قريته او مسكنه بدون خوف على مصيره . وفي هذا الاطار يجب التركيز على ان حل مشكلة المهجرين لا تتناول فقط مهجري الحرب الاخيرة في الجبل وانما تتناول جميع المهجرين لاي فئة او طائفة انتموا وذلك منذ بدء الحرب الاهلية في لبنان عام ١٩٧٥ .

وناشد المحاكم التوقف عن النظر في الدعاوى المقامة المقدمة لديها من مالكي الابنية والشقق التي يشغلها مهجرون . وتطرق براج في حديثه الى قضية الخدمات العامة ، لاسيما الهاتف والكهرباء ، وقال : واننا في هذا المجال نطالب بالمعالجة السياسية السريعة لهذا الموضوع الذي ينعكس ايجابا على اعادة التيار الكهربائي الى سابق عهده . وفي حال تعذر ذلك بسبب تعسر الاتصالات السياسية فإننا نطالب المسؤولين بإيجاد وسيلة سريعة تؤمن الكهرباء للعاصمة كإنشاء معمل حراري بعيد عن التأثيرات السياسية وقريب من العاصمة .

قال امس عضو قيادة « التجمع الوطني اللبناني المستقل » المحامي سنان براج ، انه لم يعد من مجال لحل قضية المخطوفين سوى اقامة الدعوى القانونية على الجهات التي نفذت عمليات الخطف ، امام المراجع القضائية المختصة ، الا اذا طرا جديد يؤدي الى اطلاق سراح المخطوفين . اضاف في تصريح له امس ان الحل الشامل لمشكلة المهجرين يكون بالدعوة الى مؤتمر عام يضمهم ، ليتدارسوا افضل السبل لحل قضيتهم ، وفي الوقت ذاته يكون باهتمام الدولة بهذه القضية من ضمن سياسة اسكانية عامة .

قال براج في حديثه : بالنسبة للمعتقلين فإننا لا نزال ننتظر تطبيق القوانين المرعية الاجراء عليهم وخاصة احكام المرسوم الاشتراعي الرقم ١٠ ، لجهة تمكينهم من توكيل محامين للدفاع عنهم واحالتهم امام قاضي التحقيق والنيابة العامة عملا بنصوص هذا المرسوم .

اضاف : لا بد من التساؤل ، لماذا استئنفت لجنة الترتيبات الامنية من نطاق اختصاصها قضية مخطوفي بيروت علما بان عمليات تبادل مخطوفي الجبل قائمة يوميا ، هل مرد ذلك انه ليس لمخطوفي بيروت مخطوفين يمكن مبادلتهم بهم ؟ وفي مطلق الاحوال نحن لا نزال ننتظر من الشرعية ، التي تبسط سلطتها على بيروت الكبرى ، ان تاخذ